كنوزنا الطبيعية

فى حاجة الى الاستغلال المنظم

لحضرة صاحب المعالى عبد الجليل أبو سمره باشا
وزير الشؤون الاجتماعية

كما تحدثنا عن الفقر المدقع الذى تعانيه أمة وأفراد ، والذى هو علة العلل فى كل أمراضنا الاجتماعية ، اتجهت أنظارنا إلى الصناعة ، وصفنا الأمانى والآمال من خيوطها الذهبية .

ونحن محقون فى هذا إلى أمد بعيد ، فثروتنا الزراعية محدودة ، وما ينتظر استصلاحه من الأراضى محدود كذلك . وقد ورد فى تقرير لمسيو "مينوست" أن الثروة الزراعية الحالية لا تكفى إلا لإعالة اثنى عشر مليونا فقط من مجموع السكان البالغ عددهم نحو ستة عشر مليونا .

وعندئذ يتحتم منذ اليوم — بصرف النظر عن الزيادة العاجلة المتوقعة فى عدد السكان — أن نوجد موارد جديدة للحياة تكفل العيش لأربعة ملايين نسمة من غير طريق الزراعة . وهذا ما يجعل الاتجاه إلى الصناعة مسألة ضرورة لا مسألة اختيار .

على أن للصناعة مقومات لا بد منها ، وهى المواد الخامة والقوة المحركة ، وكلتاهما متوافرتان فى مصر . وطالما سمعنا أن مصر لا تستطيع أن تكون بلدا صناعيا لعدم توافر الفحم والحديد بها ، وكانت هذه خرافة أو حيلة لصرفنا عن الحياة الصناعية .

إن مصر فى الحقيقة غنية بالفحم ، أعنى الفحم الأبيض ، الذى تعتمد عليه معظم البلدان الصناعية الآن ، وهو القوة الكهربائية الناشئة من مساقط المياه ، وهى عندنا متوافرة فى كل مكان ، لا فى خزان أسوان وحده ، ولكن فى قناطر أسيوط ونجع حمادى وقناطر محمد على وكل مساقط المياه .

وقد شهدت فى فرنسا وسويسره منابع هذه القوة عند كل مسقط ماء مهما كان صغيرا تدارها بعض المصانع والآلات ، وتكون بمثابة الشريان الكبير أو الصغير يمد الشعب بالقوة المحركة الرخيصة ولا يصعب علينا فى مصر أن نستخدم هذه القوى الصناعة الرخيصة التكاليف فتنتشر المصانع الكبيرة والصغيرة فى أنحاء البلاد ، وتنتج كل جهة ما تتوافر فيها مواده الخامة من المصنوعات .

وأما الحديد فقد اتضح وجوده بكثرة فى مصر وعلى أعماق قريبة بل على سطح الأرض فى بعض الجهات ، وهو الشرط الثانى لقيام الصناعات .

وغير الحديد توجد الخامات الباتية والمعدنية الأخرى كمناجم القصدير المكشوفة حديثا مما يجعل قيام الصناعة متيسرا بعد وضع برنامج إنشائى يرتكز على النهضة الصناعية .

ويخيل إلى أن الطبيعة عاملت مصر بسخاء نادر فوهبتها موارد كثيرة متنوعة لا تزال حتى الان بكرا أو فى بداءة استغلالها ، فطبيعة مصر بشمسها ونيلها وتاريخها وآثارها منبع من منابع ثروتها التى لم تحسن الانتفاع به .

وإذا كان بلد صغير كسويسره يربح من السياحة نحو ٤٠ مليون فرنك سويسرى سنويا ، فمصر أولى لأن لها من آثارها الخالدة وتاريخها الحافل مزايا لا تتمتع بها سويسره . وإذا كانت الطبيعة هناك جميلة بما فيها من المناظر الخلابة فان لطبيعة مصر جمالها الذى قد لا نلتفت نحن إليه لطول الألفة ، بينما يفتتن به الأجانب كل الافتتان .

غير أن للسياحة تسهيلات جذابة أهملناها فخسرنا ملايين الجنيهات بسبب قلة السائحين نسبيا ، فمن الواجب أن تنتشر الفنادق المريحة المتوسطة التكاليف والفنادق الفخمة كذلك بجوار الآثار وأن يكثر عدد المتاحف وتوزع على المناطق الأثرية فلا تكون القاهرة والأقصر وحدهما محط السياح .

وكذلك ينبغى تمهيد الطرق الزراعية والنيلية للانتقالات المريحة بالسيارات والبواخر مما يمكن السائحين من رؤية المشاهد الجميلة فى البلاد المصرية على طول الطريق ، الأمر الذى لا يتوافر فى السفر بالقطار .

والنيل الجميل . . . لقد كان ينبغى من زمن بعيد أن يغدو شاطئاه "كورنيشا" بديعا تقام به "الكازينات" والفنادق والمبانى الجميلة ، ويصبح منظرا من المناظر التى تقصد لذاتها للنزهة والاستمتاع .

وحين يتم هذا المورد لمصر يصبح منبعا من منابع الثروة لعدد كبير من السكان كما هو الحال فى سويسره الآن وفى غيرها من بلاد الاصطياف والاستشفاء ، وفى هذ المجال نذكر مدينة حلوان ومياهها الكبريتية والمعدنية وجوها الذى لا نظير له ..

ونحن نستطيع بعد هذا أن نجعل الزراعة أساس اقتصادنا القومى ، ولكن على شرط أن نبتكر ونجدد فى انتاجنا الزراعى ، وأن ننتفع بالثقافات العصرية عن حالة الانتاج العالمى والاستهلاك فى شتى الفروع .

فنحن مهددون بكارثة قومية لا شك فيها إذا ظل القطن أساس زراعتنا ، لا لأن أمما أخرى كثيرة تنافسنا فى القطن فحسب ، بل لأن الكيمياء الحديثة تحارب الصنف كله بالمواد الصناعية التى تحل محل القطن وتمتاز عليه بالرخص الشديد وربما بالجودة فى صفاته الصناعية

والذى يتتبع تاريخ الصراع بين الخامات الطبيعية والخامات الصناعية ، يجد الثانية تسير فى طريق التفوق من الوجهة التجارية ، لأنها فى الغالب أرخص ويستطاع انتاجها بكميات وفيرة ، والتعديل فيها بحيث توافق المطالب الصناعية أسهل من التعديل فى المواد الطبيعية .

فلا شك فى أن القطن سيهزم فى المعركة أمام المواد الصناعية البديلة ، وقد لا يزيد مدى المعركة بينهما عن نصف قرن من الزمان .

وقد يخطر لنا أن نلتجئ إلى إنتاج القمح ، لأنه مادة غذائية أساسية فى العالم ، والمنافسة الصناعية له لم تصبح جدية حتى الآن ، ولكن ينبغى أن نلتفت إلى أن منافسة القمح الأسترالى لقمحنا ومنافسة القمح الروسى كذلك لا تجعل لنا أملا فى التغلب ، فالقمح الأسترالى بعد نفقات الشحن ورسوم التأمين والضريبة الجمركية يصل إلينا أرخص من قمحنا ، لأن نفقات إنتاجه هناك أقل بكثير منها عندنا ، وكذلك الحال فى حقول أوكرانيا الواسعة ، مما يجعل أملنا فى الحصول على النقد الأجنبى عن طريق تصدير القمح أملا ضعيفا لا يقوم عليه اقتصاد قومى أصيل ، وقصارى ما نطمح إليه من هذه الوجهة هو توفير الغذاء العام وعدم الاستيراد .

والنظر الصحيح خليق بأن يهدينا إلى حاصلات لا ينافسنا فيها منافس أو تقوم أمامها منافسة محدودة يمكن التغلب عليها . وتلك هى حاصلات الفواكه والخضراوات على اختلافها والمصنوعات الزراعية أو ما يتعلق بها كتربية الحيوان والحصول على المنتجات الحيوانية الكثيرة كالصوف والبيض واللحوم والألبان الطازجة والمجففة وما إليها كما صنعت بلاد كثيرة قربها الينا فلسطين فى انتج الفاكهة وفى مقدمتها هولندا والدانمرك فى إنتاج الحاصلات الزراعية والحيوانية .

فالتربة المصرية والمناخ المصرى يهيئان لنا فرصا لا تتاح لكثير من بلدان أوروبا ، إذ يمكننا زراعة الخضراوات على مدار السنة ، وزراعة الفواكه المختلفة فى مساحات واسعة فى الحالة الطبيعية بدون حاجة إلى وسائل صناعية كما تضطر بعض البلاد الباردة أن تحيط مزارعها بأسقف زجاجية أو تمد فيها أنابيب الماء الساخن أو تستعين بالكهرباء !

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تساعدنا التربة المصرية ومناخها المعتدل الحار على زراعة المراعى والغابات والنباتات الطبية المختلفة ، فتنشأ على أساسها صناعات كثيرة .

وكذلك تساعد الشواطئ الممتدة على جانبى المملكة فى إنشاء صناعات الأسماك وهى صناعات شتى ليس أهمها لحم السمك الطازج أو المحفوظ .

على أن هناك ناحية لا تقل عن الرخاء الاقتصادى المنتظر من وراء هذا الاتجاه . ذلك أن أشد ما نشكو منه فى مصر هو سوء التغذية العامة ، مما كان له أسوأ الأثر فى سوء الحالة الصحية وفى انتشار الأمراض وضعف المقاومة .

والاتجاه إلى زراعة الفواكه والخضراوات والصناعات الزراعية والحيوانية فى داخل البلاد سيحل هذه المشكلة أو ييسر حلها بما يوفره من المواد الغذائية المفيدة، و بالرخص الذى يتبع توافرها بحيث تصبح فى متناول كثير من الطبقات المحرومة منها الآن . والفاكهة على الخصوص غذاء غنى بالأملاح والفيتامينات اللتين تعنى بهما التغذية الصحية عناية خاصة فى الأيام الأخيرة .

و بهذه المناسبة يخطر على البال اقتراح أرجو أن يجده الاختصاصيون عمليا سهل التنفيذ : ذلك هو زرع جوانب الترع الممتدة فى البلاد وجوانب الشوارع والمتنزهات العامة بأشجار الفاكهة بدلا من أشجار الزينة وكذلك جلب سلالات جيدة من شجر النخيل .

هى اعتقادى أن هذا المشروع لو نفذ يوفر للبلاد ملايين من اشجار الفاكهة تباح بجمهور الفقير الذى لايستطيع الحصول على الفواكه الضرورية ، وتكون ذات أثر قوى فى تحسين الغذاء و بالتالى تحسين الصحة العامة من أهون سبيل .

وحين يكون نصيب كل عشرة من الفقراء فى البلاد شجرة فاكهة مجانية ، ينتفى ما يتوقعه البعض من التنازع بين الجمهور على ثمار هذه الأشجار وسرقتها قبل نضوجها، و بخاصة حين يعلم الجمهور أن ثمارها له حين تنضج .

وهو على كل حال اقتراح يمكن النظر فيه بما يستطاع .

وأعود إلى الموضوع الأصيل فأذكر أن أهم عقبة تعترض تنفيذه هى أن صغار الزراع لايستطيعون زراعة الفواكه لسببين :

(الأول) أن هذه الزراعة تحتاج إلى نفقات أكبر مما تحتاج اليه زراعة القطن أو الحبوب — و إن كانت تقل نحو ثلاثة أضعاف ما يغله القطن أو القمح مثلا — مما يجعل صغار الملاك عاجزين عن تدبير المال اللازم .

(والثانى) أن زراعة الفاكهة تقتضى تعطيل الأرض بضع سنوات حتى تثمر ، والفلاح الصغير فى حاجة إلى الإيراد السنوى لسداد لأموال الأميرية ولحياته الخاصة .

ولكن تذليلها سهل بعد انتشار جمعيات التعاون .

وفى اعتقادى أن العالم مقبل على استهلاك الفواكه والخضراوات بأكثر مما كان يستهلكهما حتى اليوم بسبب انتشار ثقافات الغذاء الصحية وكلها تحض على الإكثار منهما لما فيهما من الفيتامينات والأملاح. فنحن فى مأمن من ركود هذا المحصول إلى أجل طويل ما

عبد الجليل أبو سمره